الدور الإقتصادى للرأسمالية الألمانية فى الإقتصاد المصرى (١٨٨٢-١٩١٤م)

دكتورة/ نجلاء محمد عبد الجواد

أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب – جامعة بنها

ملخص البحث:

كان للرأسمالية الألمانية دور هام فى الإقتصاد المصرى ،وقد اتسم دورها بالتنوع والشمول، حيث دخلت المجالات الإقتصادية والمالية سواء الزراعة أو الصناعة أو التجارة الداخلية والخارجية،والنشاط المصرفى من خلال البنوك الألمانية والشركات المالية والتأمين بفضل حفز الحكومة المصرية ،ومساعدة المناخ العام فى مصر على ذلك، من حيث الأمن والإستقرار والحرية، وسيادة الحرية الإقتصادية والتجارية.

ودخلت الرأسمالية الألمانية القطاع الزراعى بتأسيس الشركة الألمانية لرى أراضى الوجه القبلى؛ لزيادة الإنتاج الزراعى وقت إنحسار الفيضان، وفى القطاع الصناعى تأسست شركات صناعة الألبان والعمل فى المهن والحرف الصناعية، وقامت الرأسمالية الألمانية بدور حيوى فى مشروعات المرافق والبنية الأساسية فى الكهرباء والتليفون والمياه والسكة الحديد وشركات النقل والشحن البحرى، وإنشاء مستودعات الفحم لتموين السفن، كما إهتمت الرأسمالية الألمانية بتأسيس البنوك وشركات التأمين لممارسة النشاط المصرفى والمالى تحقيقاً للربحية، كما إهتمت بممارسة التجارة الداخلية والخارجية فى ظل سياسة حرية التجارة المطبقة فى مصر فى ظل حالة الرواج الإقتصادى نتيجة رواج تجارة القطن، وإرتباط ألمانيا مع مصر بمعاهدة تجارية بدأ العمل بها فى ١٨٩٣م وإستمر العمل بها حتى عام ١٩١٢م.

The German capital has a significant role in the Egyptian economy, where its role was characterized by diversity and inclusiveness, as it entered the economic and financial fields, whether agriculture, industry, internal and external trade,

banking activity through German banks and financial and insurance companies, thanks to stimulating the Egyptian government and helping the general climate in Egypt in terms of security and stability. Freedom, and the rule of economic and commercial freedom.

German capital entered the agricultural sector by establishing the German company to irrigate the Upper Egypt to increase agricultural production at the time of the decline of the flood. In the industrial sector, the dairy companies were established and worked in the trades and industrial trades. German capitalism played a vital role in the utilities, infrastructure projects in electricity, telephone, water, Sea freigh

As well as the practice of the internal and external trade under the free trade policy applied in Egypt in light of the economic boom due to the popularity of the cotton trade, and Germany's association with Egypt to the Treaty Commercial started in 1893 and continued until 1912.

مقدمة

جاء الألمان كغيرهم من الأجانب إلى مصر بإعتبارها إحدى ولايات الدول العثمانية ، والذين تمتعوا بالإمتيازات الأجنبية التى منحتهم الحقوق والحريات مثل حرية الفكر والعقيدة وحق الإقامة والدخول والخروج من أراضى هذه الدولة ، والحرية الشخصية وحرية الإجتماعات وحق العمل والإنتفاع بخدمات المرافق العامة[١]، وإستعان محمد على بالوكلاء الأجانب فى تسويق السلع الزراعية المصرية فى الأسواق الأوروبية[٢]، ويأتى تدفق الأجانب ومن بينهم الألمان فى عصر محمد على بسبب تمتع مصر بالإستقرار الأمنى فى ظل ما كانت تعانيه الدول الأوروبية من قيام الثورات

بها والأوضاع الإقتصادية السيئة والفقر، وتأمين الأجانب على أموالهم وأرواحهم وحرية إنتقالهم بين مصر والسودان والتسامح الدينى وحسن المعاملة [٣]، وقد أشارت دراسة إلى وجود قرابة ٥ ألاف ألمانى فى مصر فى بداية تولى محمد على حكم مصر[٤].

وحفزت تسوية لندن عام ١٨٤١م على زيادة التدخل والتغلغل الأجنبى فى مصر فى ظل زحف النفوذ الإقتصادى والسياسى الأوروبى إلى مصر حيث إستحوذ الأجانب ومنهم الألمان على تجارة مصر الخارجية بسيطرتهم على حركة الصادرات والواردات والدخول فى النشاط الصناعى والزراعى والثقافى والعمل فى الإدارات الحكومية والقطاع الصحى[٥]، ولعب القنصل الألمانى Dumrciber دوراً محورياً فى توطيد العلاقات بين محمد على وبين ألمانيا وحماية الجالية الألمانية فى مصر والإهتمام بمصالحهم الإقتصادية [٦].

وتزايدت هجرات الالمان إلى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر حيث تركزت فى الإسكندرية والقاهرة وبعض عواصم المديريات ، وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد الألمان فى مصر بلغ ١١٠٠ فرد عام ١٨٧٣م حيث تركز ٦٠٠ منهم فى الإسكندرية و ٤٥٠ فرد فى القاهرة و ٥٠ فرد فى منطقة السويس ، وبلغ إجمالى الجالية الألمانية عام ١٨٩٧م نحو ١٢٨١ فرد حيث تركز ٢٦٤ فى منطقة القنال و ٤٨٧ فى القاهرة و ٤٧٢ فى الإسكندرية و ٥ ألمان فى دمياط و ٢٩ فى مديريات الوجه البحرى و ٢٤ فى الوجه القبلى ، كما أشار التعداد العام لسكان القطر المصرى لعام ١٩١٦م أن أعداد الألمان تزايدوا إلى ١٨٤٧ ألمانى عام ١٩٠٧م فى حين إنخفض عددهم فى عام ١٩١٧م إلى ١٥٧ ألمانى حيث أقام ٣١ منهم فى القاهرة و ٤٥ ألمانى فى الإسكندرية و ٨١ ألمانى فى باقى مديريات القطر المصرى [٧].

وطلبت الرأسمالية الألمانية فى عام ١٨٧٩م من بسمارك التدخل فى الشأن المصرى لحماية مصالحهم المالية والإقتصادية، حيث ساعدت ألمانيا كل فرنسا وبريطانيا للحصول على موافقة السلطان العثمانى على عزل الخديوى إسماعيل وتنصيب إبنه توفيق مكانه فى حكم مصر، والذى إهتم بإرضاء الدول الأوروبية ومصالح رعاياها الإقتصادية على حساب المصالح المصرية، وتزايد ولائه لبريطانيا وفرنسا مما ساهم فى إشعال الثورة العرابية عام ١٨٨١م والتى إنتهت بإحتلال بريطانيا لمصر بتأييد من ألمانيا مما أفضى لتقوية النفوذ البريطانى فى مصر، خاصة وأن ألمانيا بزعامة

بسمارك كانت ترغب فى تقسيم أملاك الدولة العثمانية بين الدول الأوروبية القوية فى ظل تراجع التأييد الألمانى لفرنسا والحد من نفوذها فى مصر [٨].

وبدأت ألمانيا بالإهتمام بالمسألة المصرية بالتعاون مع إيطاليا والنمسا مع بداية الثورة العرابية التى نادت بإنصاف الضباط المصريين من ظلم وعسف العناصر التركية الشركسية، وحماية المصريين ومصالحهم من التدخل الأجنبى فى مصر وسوء الأحوال المالية والإقتصادية المصرية، وتزايد النفوذ السياسى والمالى الأجنبى فى مصر ، وإنشاء صندوق الدين وتخصيص جانب كبير من الإيرادات المالية المصرية لصالح سداد الدين العام المصرى، وإستفادة الأجانب من الإمتيازات الأجنبية و المحاكم المختلطة وعرقلة الإصلاحات المالية والإدارية والقضائية، ولذلك عملت تلك الثورة على إصلاح أحوال الجيش المصرى والحياة السياسية المصرية، وحاولت ألمانيا حل الأزمة السياسية المصرية بإقتراح إرسال قوات أوروبية وتركية لحماية الأجانب فى مصر، وأن تعمل قناصل الدول الأوروبية على مساعدة قناصل ألمانيا والنمسا فى القاهرة لإنهاء الأزمة السياسية بين عرابى والخديوى توفيق، ووافقت روسيا على المقترحات الألمانية إلا أن بريطانيا إستغلت مذبحة الإسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢م في تحريك أسطولها لضرب الإسكندرية في ١١ يوليو ١٨٨٢م وإحتلال مصر [٩].

وسارعت القنصليات الأجنبية فى مصر لإبلاغ رعاياها بضرورة الخروج من مصر على متن السفن البحرية التى أعدتها لنقلهم للعودة بهم إلى بلادهم الأوروبية عبر موانى الإسكندرية وبورسعيد، وغادر كثير من الألمان مصر وفقدوا معظم ثرواتهم وأصولهم المالية ببيعها بأسعار منخفضة حيث أمرت حكومة ألمانيا أسطولها الحربى فى مالطا بالتوجه إلى الإسكندرية لنقل الألمان من مصر إلى ألمانيا خوفاً من وقوع مذابح لهم فى الإسكندرية، وإستجابة حكومة النمسا للطلب الالمانى فى نقل الالمان على السفن الحربية النمساوية وحمايتهم خاصة وأنه فى عام ١٨٨١م قد انشئ حلف الأباطرة الثلاثى بين النمسا وروسيا وألمانيا والذى بمقتضاه عند وقوع دولة من دول هذا الحلف فى حالة حرب مع دولة آخرى تسعى الدولتان فى الحلف على الحد من تفاقم تلك الحرب، ولذلك أمرت حكومة النمسا سفنها الحربية بتقديم الحماية للرعايا الألمان المهاجرين من مصر [١٠].

وأيدت ألمانيا إحتلال بريطانيا لمصر فى البداية ولم تعارضه إلا عندما عارضت بريطانيا النزعة الإستعمارية الالمانية التى جاءت إثر مؤتمر برلين عام ١٨٨٤-١٨٨٥م ، حيث نص ميثاق هذا المؤتمر على دعوة الدول الأوروبية على إستعمار أفريقيا خاصة وأن ألمانيا أسست شركة شرق أفريقيا الألمانية لتحقيق اهدافها الإستعمارية فى أفريقيا، ومن ثم هددت ألمانيا لبريطانيا إذا إعترضت على حق ألمانيا فى الإستعمار فإن ألمانيا ستقوم ببحث إحتلال بريطانيا لمصر، وهو ما أفضى لتخلى بريطانيا عن معارضه التوجه الالمانى الإستعمارى وبالتالى إستمرت ألمانيا فى تأييد احتلال بريطانيا لمصر، وإعترفت ألمانيا بحق بريطانيا فى تقسيم السودان وضم أجزاء كبيرة من مناطق أعالى النيل إلى أفريقيا الشرقية بموجب إتفاق بينهما فى عام ١٨٩٠م(١١).

وعارض الخديوى عباس حلمى الثانى إحتلال بريطانيا لمصر وسيطرتها على الشأن السياسى والإقتصادى والمالى المصرى خاصة وأنه ساند الحركة الوطنية المناهضة لهذا الإحتلال، ونبه وزير خارجية فرنسا " ديكاسية " الزعيم الوطنى مصطفى كامل لأهمية الدور الألمانى فى الشأن المصرى والذى يمكن أن يساعد فى إنهاء الإحتلال البريطانى لمصر، ولذلك طلب مصطفى كامل من الإمبراطور الالمانى " فيلهلم الثانى " عام ١٨٩٧م مساعدة المساعى المصرية للتحرر من نير الإستعمار البريطانى إلا أن المصالح الإستعمارية السائدة فى تلك الحقبة بين الدول الأوروبية أدت لحدوث إتفاق بين ألمانيا وبريطانيا تمخص عنه عدم تدخل ألمانيا فى سياسة بريطانيا الإستعمارية وإحتلالها لمصر والسودان والحبشة(١٢).

وإزاء تغير لغة المصالح والتحالفات السياسية فقد حدث تقارب بين فرنسا وبريطانيا أفضى لإنعقاد الإتفاق الودى بينهما عام ١٩٠٤م لإنهاء حالة العداء فيما بينهما ، والذى جاء إثر هزيمة روسيا حليفة فرنسا على يد اليابان التى دخلت فى تحالف مع بريطانيا عام ١٩٠٢م مع التعهد بتقديم الدعم العسكرى عند التعرض للإعتداء، كما تزايدت القوة العسكرية الألمانية التى هددت المصالح البريطانية فى بحر الشمال خاصة وأن ألمانيا رفضت عقد تحالفات جديدة مع بريطانيا، وبذلك أثمر هذا الإتفاق الودى عن إعتراف بريطانيا لفرنسا بإحتلال مراكش وإعتراف فرنسا لبريطانيا بإحتلال مصر والتى كانت تعارض هذا الإحتلال، كما أدى هذا الإتفاق لتوقف التأييد الفرنسى للحركة الوطنية المصرية بزعامة مصطفى كامل (١٣).

وركزت السياسة الألمانية عقب توقيع الإتفاق الودى بين فرنسا وبريطانيا على الإهتمام بمصالحها الإقتصادية فقط فى مصر لإدراكها أن بريطانيا لا تحتاج تأييدها لسياستها الإستعمارية فى مصر، ولذلك عملت ألمانيا على تمديد أجل الإتفاقية التجارية بين مصر وألمانيا التى تنتهى مدتها عام ١٩١٢م، وحماية الرأسمالية الألمانية فى مصر التى قامت بدور فعال فى مجال التجارة الخارجية والداخلية المصرية وإنشاء المشروعات الخدمية وشركات التأمين، والإستثمار فى قطاعات مياه الشرب والكهرباء والإتصالات والصرف الصحى وخطوط السكك الحديدة ، وتقديم البنوك الألمانية القروض للحكومة المصرية والمصريين والأجانب المقيمين فى مصر (١٤).

ونجم عن دخول بريطانيا فى الحرب العالمية الأولى فى ١٤ أغسطس عام ١٩١٤م بأن صدر قرار مجلس النظار المصرى برئاسة حسين رشدى باشا والذى حظر على المصريين التعامل مع الرعايا الاجانب فى مصر من ألمانيا والمجر والنمسا (١٥)، وذلك لدخول ألمانيا فى دول المحور المتحارية ضد الحلفاء بزعامة بريطانيا وإعتبار الجالية الألمانية فى مصر أعداء للحلفاء، ولذلك أصدرت القوات العسكرية البريطانية فى مصر أوامرها بطردهم من مصر حيث منعوا من ممارسة التجارة فى مصر إلا بإذن خاص حيث نشرت هذه القوات أسماء التجار الألمان المسموح لهم بممارسة التجارة فى مصر فى الجريدة الرسمية، وتم تصنيف التجار الألمان إلى ثلاثة فئات الأولى وهى التى تعمل فى المحال التجارية ولا تحتاج إلى إذن أو شرط والثانية التى يجوز لها العمل فى المحال التجارية بالمشاركة مع البريطانيين والدول المتحالفة، والثالثة التى يؤذن لها بالعمل فى التجارة لتيسير إجراءات التصفية، وهذا مؤداه إلحاق الحرب العالمية الاولى أضراراً بالغة بالرأسمالية الألمانية فى مصر، خاصة وأنه بعد تلك الإجراءات المقيدة للألمان لم يتبقى منهم فى مصر سوى القليل حيث تولى رعاية شئونهم فى مصر المعتمد السياسى الأمريكى فى مصر (١٦).

وفيما يلى نعرض للدور الإقتصادى للرأسمالية الألمانية فى الإقتصاد المصرى خلال الفترة ١٨٨٢-١٩١٤م:

أولا: الشركات الألمانية فى مصر:

إهتمت الرأسمالية الألمانية فى مصر بتأسيس العديد من الشركات منذ بداية ثمانينات القرن التاسع عشر فى العديد من القطاعات الإقتصادية والمرافق الخدمية، خاصة وأن الظروف السياسية والإقتصادية كانت مهيأة لإستثمار رؤوس الأموال الأجنبية حيث تدفقت الإستثمارات الألمانية

ضمن هذه الاموال المستثمرة، والتى إستفادت من الحماية القانونية التى توافرت لها بمقتضى الإمتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة، حيث تمتعت الشركات الألمانية بتسهيلات كثيرة وإعفاءات ضريبية مما أدى لدخولها فى العديد من الأنشطة الإقتصادية (١٧)، وتمثلت تلك الشركات فيما يلى :-

١- الشركات العاملة فى مجال التأمين: دخل رأس المال الألمانى مجال التأمين بتأسيسه العديد من شركات التأمين إنطلاقاً من أن نشاط تلك الشركات يعد إمتداد لأنشطة البنوك بإعتبارها أوعية لتجميع المدخرات وإستخدامها فى تمويل الإستثمارات المختلفة، خاصة وان معظم المتعاملين مع شركات التأمين فى مصر كانوا من الأجانب، فى ظل عزوف المصريين فى البداية عن المشاركة فى تلك الشركات والتأمين على أموالهم وأرواحهم فيها لعدم تعودهم على أنشطتها وعدم إقتناعهم بفكرة التأمين نظراً لإعتناقهم لبعض الأفكار الدينية الخاطئة، فضلآ عن عدم إطمئنانهم على المبالغ السنوية التى تدفع مع إحتمالية عدم الحصول على المبلغ المؤمن به فى نهاية مدة التأمين، وفى ظل عدم وجود رقابة مصرية حقيقية على أنشطة شركات التأمين (١٨).

ودخلت الرأسمالية الألمانية كافة أنشطة التأمين وهى شركات التأمين على الحياة من خلال تأسيس ثلاث شركات، والتامين ضد الحريق بتأسيس ثمانى شركات، وشركات تأمين نقل البضائع بتأسيس خمسة عشرة شركة خلا الفترة ١٩٠٠-١٩١٤م ، وكانت هذه الشركات فروعاً للشركات الألمانية فى الخارج، وكان لهذه الشركات وكلاء مصريين وأجانب فى المديريات المصرية وخاصة الإسكندرية والمنصورة وبورسعيد، وكان رأسمال تلك الشركات ألمانيا وظل العمل فيها حكراً على الأجانب حتى ولو تم تأسيسها فى شكل شركات مساهمة مصرية إلا أن ذلك لا ينفى عنها صفتها الأجنبية لأن معظم رؤوس أموالها مصدرة من الخارج وسيطر الاجانب عليها فى الإدارة والتوجيه، وكانت الشركات الألمانية العاملة فى التأمين تقوم بتشغيل أموالها فى بناء وشراء وبيع العمارات بقصد تحقيق الربح فى القاهرة والإسكندرية، وشراء وبيع الأراضى الفضاء للبناء وشراء الأوراق المالية المصرية والأجنبية (١٩).

٢- شركة التليفون: دخلت الرأسمالية الالمانية مجال الإتصالات السلكية فى مصر بتأسيس شركة التليفون عام ١٩٠٢م، والتى حصلت على عقد إمتياز من الحكومة المصرية بمد

وتشغيل خط التليفون بين القاهرة والإسكندرية إلا أنها لم تنفذ العقد فى الأجل المحدد لذلك ، ولذلك طالبتها الحكومة بدفع غرامة تأخيرية بواقع ٨ جنيه عن كل يوم تاخير فضلاً عن الإتاوة السنوية التى تتقاضاها منها الحكومة نظير نشاطها فى مصر، ولم يكن عمل الشركات الألمانية فى مجال الإتصالات السلكية واللاسلكية يحظى بتأييد الشركات والحكومة البريطانية خاصة فى ظل سيطرة معظم الشركات البريطانية على الخطوط التليفونية وقبول وتوصيل الإشارات التلغرافية، خاصة وأنها كانت ترغب فى تدعيم وتقوية الإتصالات والروابط بين مصر وسوريا وفلسطين، ورفضت الشركات البريطانية بأن تمد شركة التليفون الالمانية إشارات التلغراف إلى العريش فى سيناء، وحصلت الشركة البريطانية على مد أسلاك التلغراف إلى العريش ومنه إلى يافا بفلسطين ومنحتها الحكومة المصرية إجراءات تنفيذه بناء على عقد إمتياز مارست بموجبه إرسال كافة البرقيات الخارجية المرسلة من مصر إلى فلسطين، حيث كانت مصلحة التلغراف وتليفون الحكومة هى حلقة الوصل بين المصالح الحكومية والأفراد وبين شركة التلغراف الإنجليزى فى إرسال وإستقبال تلك المراسلات، وبذلك تمت إزاحة الشركة الألمانية من العمل فى مجال التلغراف الداخلى (٢٠).

٣- شركات إستخراج ونقل المياة النقية الصالحة للشرب: دخلت الرأسمالية الألمانية مثل غيرها من الرأسمالية الأجنبية فى نقل وإستخراج وتوزيع المياة فى الإسكندرية وعواصم المديريات، وإستخدمت الإستثمارات الألمانية الخبرات الفنية والهندسية الألمانية فى حفر الآبار وإستخدام الطلمبات فى إستخراج المياة، وتنقية المياة المستخرجة من باطن الأرض وتوصيلها إلى المنازل، وتم توصيل المياة من ترعة المحمودية وتنقيتها بالمرشحات الألمانية الصنع وتوصيلها إلى مدينة الإسكندرية للشرب نظراً لعدم وجود مياة جوفية فى الإسكندرية صالحة للشرب فى مقابل رسوم إشتراك يدفعها المشتركين، وتحصل الحكومة المصرية على مقابل من الشركة نظير عقد الإستغلال ومزاولة النشاط بالحصول على حصة من الأرباح (٢١).

٤- شركة الكهرباء: إتجهت الرأسمالية الألمانية إلى قطاع الكهرباء ونظراً لإستحواذ الشركات السويسرية والفرنسية والبلجيكية والبريطانية على توليد ونقل وتوزيع الكهرباء فى القاهرة والإسكندرية فقد انشأت شركة سيمنس الألمانية للكهرباء فرعاً لها فى مدينة الإسماعيلية

وحصلت من الحكومة المصرية على عقد إمتياز تقوم من خلاله الشركة بإنتاج وتوزيع الكهرباء إلى السويس والإسماعيلية وبورتوفيق، ومصابيح الإنارة بالغاز وقد إتفقت الشركة مع الحكومة على الإنتهاء من كافة أعمال ومرافق الإنشاء والنقل والتوزيع للكهرباء عام ١٩٠٤م فى مقابل أن تدفع الشركة للحكومة إتاوة مقدارها ٦% من أثمان التيار الكهربائى المحصلة من المستهلكين (٢٢).

٥- شركات الفحم: يعد الفحم من أهم المواد الخام التى كانت تعتمد عليه مصر بصفة رئيسية فى تشغيل السكك الحديدية والملاحة البحرية وفى الصناعات المختلفة خاصة صناعة الأسمنت، وكانت سوق الفحم المصرية من الاهمية بمكان بالنسبة لصادرات الفحم البريطانى إلا أنها تعرضت لمنافسة الفحم الألمانى فى السوق المصرية قبل وبعد الحرب العالمية الاولى، ولذلك إتجهت الإستثمارات الالمانية من خلال الشركات الالمانية فى ان تفتتح لها فروعاً لها فى مصر خاصة فى المدن المصرية التى توجد بها موانئ مثل الإسكندرية وبورسعيد وقناة السويس منذ عام ١٩٠١م لكى يتم تزويد السفن الاجنبية والالمانية العابرة فى المياه المصرية بالفحم ، وقد منحت الحكومة المصرية فروع الشركات الألمانية الموافقة للعمل فى تلك الموانئ مع السماح بتوريد الفحم للسفن التجارية العاملة داخل مصر ، وبالتالى حققت تلك الشركات أرباحاً جراء العمل فى الأراضى المصرية وقدمت خدمات للسفن المارة والعابرة للمياة المصرية (٢٣).

٦- شركات السكك الحديدية: دخلت الإستثمارات الألمانية فى مد خطوط السكك الحديدية وذلك بتأسيسها شركة سكه حديد قنا – أسوان حيث تم تحرير عقد الشركة الإبتدائى فى ١٨٩٥/٦/١٢م بين مستثمرين ألمان وأجانب وهم روبرت وارشاور البنكيرية فى برلين والشركة البرلينية التجارية ومقرها برلين وفردريك لينز وولهلم بيلزوس، وسوارس إخوان وشركاهم البنكيرية فى القاهرة و.ج.ل.منشة وشركاه البنكيرية فى الإسكندرية و.ج.م قطاوى وشركاه البنكيرية فى القاهرة بتأسيس شركة سكة حديد قنا – أسوان، وصدر الأمر العالى (الدكريتو) بإنشاء الشركة فى ١٨٩٥/٧/٦م، ويلتزم المساهمون فى الشركة بالقوانين المصرية دون ترتيب أى مسئولية على الحكومة المصرية، وحصلت الشركة على عقد الإمتياز بإنشاء خط سكة حديد قنا – أسوان على أن يبدأ التنفيذ فى العام ١٨٩٥م وينتهى التنفيذ فى العام ١٨٩٨م وإلتزمت الشركة بتنفيذ

المشروع فى الموعد المحدد لها، إلا أن الحكومة المصرية إرتأت عام ١٨٩٨م بعد إنتهاء تنفيذ الخط وضع يدها على الخط وتملكه وتشغيله بمعرفتها بعد الإتفاق مع الشركة نظير دفع أقساط سنوية لها تنتهى بإنتهاء مدة الامتياز حيث بلغ القسط السنوى ٢٣.٠١٠ ألف جنيه مصرى ، والذى تستمر الحكومة فى دفعه حتى عام ١٩٢٠م على أن يتبقى من قيمة المشروع مبلغ ٢٤.٧٥٠ ألف جنيه مصرى يتم تقسيطه على سنوات ينتهى سداده بإنتهاء مدة الإمتياز التى كانت ممنوحة للشركة فى عقد الإمتياز(٢٤).

وبدات الحكومة المصرية فى تشغيل خط سكة حديد قنا – أسوان ونظراً لمرور هذا الخط بجانب خط الملاحة النهرية فى نهر النيل ويمر فى مناطق فقيرة فلم تكن إيراداته وفيرة لدفع الأقساط السنوية للشركة الالمانية خلال الفترة ١٨٩٨ – ١٩٠٣م والقيام بأعمال الصيانة والتشغيل، حيث بلغت إيراداته عام ١٨٩٨م نحو ٤٦٠٠ جنيه تمثل ٢٠% تقريباً من قيمة القسط السنوى ، وفى عام ١٨٩٩م بلغت إيرادات المشروع ١٤ ألف جنيه سنوياً تمثل ٦١% من قيمة القسط السنوى الواجب على الحكومة دفعة للشركة، وظلت الإيرادات تقل عن قيمة هذا القسط ونفقات التشغيل والصيانة حتى عام ١٩٠٣م، مما أدى لسوء حالة المشروع لعدم الصيانة للقضبان والقاطرات والعربات والمحطات مما أفضى بالحكومة للبحث عن مصادر بديلة لتمويل سداد الأقساط والقيام بالصيانة والتشغيل حيث بدأ المشروع يدر عوائد تكفى لسداد أقساطه وتشغيله وصيانته بعد عام ١٩٠٣م ويحقق أرباحاً (٢٥).

وتأسست سكة حديد الدلتا الضيقة المصرية ليمتد برأسمال ألمانى بريطانى مصرى مشترك، حيث حصلت هذه الشركة على عقد إمتياز من الحكومة المصرية بإنشاء خطوط السكك الحديدية الأساسية فى كافة مديريات الوجه البحرى عام ١٨٩٥م، وقامت الشركة بشراء كافة أصول ومبانى وخطوط لشركة السكك الحديدية الإقتصادية للشرق والشركة المصرية للسكك الحديدية الضيقة، وسجلت الشركة أوراقها فى لندن منذ عام ١٨٩٧م لمدة ٧٠عاماً بجنسية إنجليزية ويقع مركزها الرئيسى والإدارى بلندن ومقر عملها فى مصر بالإسكندرية، وتركز غرض الشركة فى إستغلال سكة حديد الدلتا والوفاء بإلتزاماتها تجاه الحكومة وشراء الأراضى والعقارات والحوانيت اللازمة لأعمالها وكافة الألات التى تستعمل فى الكبارى والأعمال الخاصة بالقطارات، وللشركة الحق فى الإقتراض من البنوك والهيئات والشركات المالية الخاصة فى مقابل تقديم ضمانات عينية ، ويحق لها التضامن مع شركات مماثلة، وقامت الشركة بحيازة كافة أسهم الشركتين التى قامت

بشرائها وحصولها على الإمتياز الممنوح لها من الحكومة ، وبالتالى أضحت مالكة لكافة خطوط السكك الحديدية التى كانت تملكها الشركتان فى مقابل دفعها ٥٠% من صافى إيرادات التشغيل إلى الحكومة المصرية بعد خصم ٧٠% من الإيرادات الكلية لنفقات الإستغلال ، وبدأت الشركة أنشطتها برأسمال ٢٨٠ ألف جنيه والذى تزايد عدة مرات ليصل إلى ١١٥٠٧٨٠ جنيه عام ١٩٠٥م توزع على ١١٥٠٧٨ سهم بقيمة ١٠ جنيه لكل سهم (٢٦).

وقد بلغت أطوال الخطوط الأساسية للسكة الحديد التى أقامتها الشركة قبل الحرب العالمية الأولى ٩٩٧ كيلو متر ، حيث توزعت على ٣٨٨ كيلو متر فى وسط الدلتا و ٢٤٤ كيلو متر فى غرب الدلتا و ٣٦٥ كيلو متر فى شرق الدلتا ، وأنشأت ٢١٦ محطة فى قرى ومراكز ومدن تلك المناطق الثلاث خلال الفترة ١٨٩٨م – ١٩١٣م ، وقد بلغت التكاليف الرأسمالية للخطوط والمحطات ومرافق التشغيل ١.٦٦١.٥٥٤ جنيه عام ١٩٠٥م والتى إرتفعت إلى ١.٨٣٥.٥٥٤ جنيه عام ١٩١٤م ، وإرتفع عدد الركاب المستخدمين لتلك الخطوط من ٤.٦٨٣.٠٠٠ مليون راكب عام ١٩٠٥م إلى ٧.١٣٤.٢٦٣ مليون راكب عام ١٩١٣م ، وإن كان قد تناقصت أعداد الركاب عام ١٩١٤م إلى ٤.٤٥٤.٠٠٠ راكب بسبب ظروف إندلاع الحرب العالمية الاولى وضيق الأحوال المعيشية والإقتصادية للسكان ، وبلغت أوزان البضائع التى حملتها تلك الخطوط ٦٣٣.٠٠٠ طن عام ١٩٠٥م والتى تزايدت إلى ٩٦٨٥٧٦ طن عام ١٩١٣م إلا أنها تراجعت بسبب الحرب العالمية الأولى إلى ٥٩٩٢٣٦ طن عام ١٩١٤م حيث كان يتم شحن القطن وبذرة القطن والفحم والحاصلات الزراعية والغذائية إلى ٢٤٩٥٢٩ جنيه عام ١٩١٣م إلا أنها تراجعت إلى ١٩٠٢٠٦ جنيه عام ١٩١٤م بسبب الحرب العالمية الاولى ، وكانت تلك الإيرادات عائدات لتشغيل ١٠٤ قطار و ١٠٦ قطار عامى ١٩١٠م ، ١٩١٤م على التوالى حيث بلغ عدد عربات ركوب الأفراد ٢٧٦ عربة عام ١٩١٠م و ٢٢٦ عربة عام ١٩١٤م فى حين تزايد عربات شحن البضائع من ١٤٣٣ عربة عام ١٩١٠م إلى ١٥٧٢ عربة فى ١٩١٤م(٢٧).

وقد إسندت الحكومة المصرية إلى شركة سكة حديد الدلتا الضيقة المصرية ليمتد إستغلال خط حلوان عا١٨٩٨م، والذى كان يبلغ طوله قبل الحرب العالمية الاولى ٤٠ كيلو متر، وعدد محطاته تسعة، وبلغت إيرادات هذا الخط عام ١٩١٠م نحو ٥٢٩٨٠ جنيه إرتفعت إلى ٥٣٣٢٨ جنيه عام ١٩١٣م إلا أنها تناقصت إلى ٣٩٢٣٩ جنيه عام ١٩١٤م لقيام الحرب العالمية الأولى

، وبلغ عدد الركاب المسافرين على هذا الخط ١.٠٩٢.٦٦٣ مليون راكب عام ١٩١٠م وتزايدت أعدادهم إلى ١.١٠١.٢٤٨ مليون راكب عام ١٩١٣م إلا ان عددهم تناقص إلى ٨٨٧٩٤ راكب عام ١٩١٤م إثر قيام الحرب العالمية الأولى، وبلغت أوزان البضاعة المشحونة على تلك الخط ٢٩٥٩٥٨ طن عام ١٩١٠م وإرتفعت إلى ٣١٦٥٠٢ طن عام ١٩١٣م إلا أنها تراجعت إلى ١٧٦٤٢٤ طن عام ١٩١٤م بسبب إندلاع الحرب العالمية الاولى، حيث تم شحن بضائع الفحم والغلال والقطن وبذرة القطن، وكان عدد القطارات فى ذلك الخط ١٤ قطار عام ١٩١٠م وتزايدت إلى ١٦ قطار عام ١٩١٤م، وبلغ عدد عربات ركوب الأفراد ٣٠ عربة عام ١٩١٠م و ٣٣ عربة عام ١٩١٤م فى حين بلغت أعداد عربات نقل البضائع ١٣٠ عربة و ١٢٩ عربة عامى ١٩١٠م ، ١٩١٤م على التوالى (٢٨).

٧- شركات الشحن والنقل البحرى: أدى موقع مصر الجغرافى المطل على البحريين الأبيض والأحمر ووجود قناة السويس التى تربط بينهما إلى دخول الرأسمالية الألمانية إلى مجال النقل والشحن البحرى لنقل المسافرين والبضائع من وإلى الموانئ المصرية، حيث تأسست شركة القومبانية المصرية برؤوس أموال ألمانية من خلال إسرة أوبنهايم اليهودية الالمانية بالمشاركة مع رؤوس اموال أجنبية عام ١٨٦٧م والتى إستمرت خلال الفترة محل الدراسة، حيث تم منح الإمتياز لمدة ٣٠ عاماً إلى إسماعيل راغب ومحمد شريف ونوبار وطلعت وشرين والبانكيرة أوبنهايم ودرفيو وسكاكينى وجان سنادينو لتأسيس تلك الشركة بغرض تشغيل مصلحة سفن تجارية بالبحر الأحمر والأبيض فى سياحة السفن التجارية، ويضمن لأصحاب الحصص فى الشركة فائضاً بحد أدنى ٦% على رأس المال، كما اعطيت الشركة إمتيازاً لنقل بضائع الحكومة والحجاج، وتم زيادة الضمان إلى ٧% فيما بعد ونظراً لتعرض الشركة للإعسار المالى فقد وافقت الحكومة المصرية على شراء كافة موجودات الشركة فى مقابل التعهد بتسديد ديون الشركة ورأس المال المدفوع وفوائده بسعر ٧% على أن يتم السداد خلال ٧ سنوات (٢٩).

وساهم المستثمرون الألمان فى أنشطة النقل البحرى من خلال الموانئ المصرية البحرية حيث أنشأوا توكيلات للشركات الالمانية فى موانئ بورسعيد والسويس والإسكندرية لتيسير شحن البضائع المصدرة من مصر إلى ألمانيا، والمساهمة فى حركة النقل البحرى عبر قناة السويس، وإنهاء إجراءات سفر الأفراد وشحن البضائع من الموانئ البحرية المصرية (٣٠).

وإستعانت شركة البواخر الشرقية الألمانية والتى كان مقرها فى مدينة هامبورج الالمانية بوكيل ألمانى لها فى الإسكندرية، وذلك لتيسير مهام سفر الأفراد والبضائع من وإلى مصر وألمانيا، حيث كانت مواعيد السفر محددة كل ثلاثة أسابيع وتطوف سفن تلك الشركة بمدن شمال أفريقيا فى الجزائر والإسكندرية وجزر البحر المتوسط مالطا وقبرص (٣١).

وإفتتحت الشركة الألمانية لصيد الأسماك عام ١٨٩٨م فرعاً لها فى مدينة الإسكندرية حيث تم تزويده بالسفن ومعدات الصيد، حيث حصلت على ترخيص من الحكومة المصرية بالصيد فى المياه الإقليمية المصرية (٣٢).

٨- شركة صناعة الألبان: إتجهت الرأسمالية الصناعية الألمانية صوب قطاع صناعة الألبان والزبد حيث تأسست شركة الألبان الألمانية عام ١٩٠٣م برأسمال ألمانى فى الإسكندرية للإستفادة من الخبرات الألمانية فى هذه الصناعة، ولذلك عملت الشركة على تلبية الطلب المحلى داخل القاهرة من منتجاتها من الألبان والزبد، وقد تميزت الشركة بجودة منتجاتها لإعتمادها فى هذه الصناعة على المياة النقية والتى يتم تنقيتها بإستخدام مرشحات ألمانية الصنع أو محلية الصنع بمواصفات قياسية، وقد حصلت الشركة على العديد من الكتابية من مديرية الصحة بالإسكندرية التى تفيد نقاوة المياه المستخدمة فى صناعة الزبد من الميكروبات الضارة بصحة الإنسان (٣٣).

٩- الشركة الألمانية لرى أراضي الوجه القبلى: ساهمت الرأسمالية الألمانية فى تكوين هذه الشركة فى أواخر القرن التاسع عشر برأسمال ١٠٠ ألف جنيه، والذى تزايد إلى ٢٥٠ ألف جنيه عام ١٩٠٩م ، وتولى إدارتها " أرنوورثر"، وكان غرض الشركة أراضى الوجه القبلى الزراعية وقت إنحسار مياه الفيضان أو إنخفاض مياه نهر النيل، وحصلت الشركة على إمتياز من الحكومة المصرية للعمل فى تلك المناطق ورى الأراضى بإستخدام طلمبات وألات رفع المياه للرى لمدة ٣٠ عاماً وحفر الأبار الجوفية للحصول على المياة، وبالتالى أمكن زراعة تلك الأراضى وزيادة غلاتها بتوفير مياه الرى (٣٤).

ثانياً: التجارة الخارجية للرأسمالية الألمانية فى مصر:

دخلت الرأسمالية الألمانية فى مصر مجال التجارة الخارجية بالتصدير من مصر والإستيراد من ألمانيا، ومزاحمة بريطانيا التى كانت ترغب فى السيطرة على تجارة مصر الخارجية من خلال تخصص مصر فى زراعة القطن مما أدى لزيادة العلاقات التجارية بين مصر وبريطانيا، وكانت الصادرات المصرية خلال الفترة ١٨٨٢ – ١٩١٤م تعتمد على القطن والأرز والبصل والسكر والبيض والتبغ، وهو ما يؤشر على أن الصادرات المصرية فى تلك الفترة كانت تعتمد على السلع الأولية الزراعية التى تتأثر بحجم الطلب الدولى عليها وتأثرها بحالة الإنتعاش أو الركود والكساد الإقتصادى فى العديد من الدول، حيث بلغت نسبة صادرات مصر من القطن إلى ألمانيا من إجمالى الصادرات الكلية للقطن ٣و% عام ١٨٨٤م و ٢.٧% فى ١٨٩٤م و ٧.١% عام ١٩٠٣م و ٣.٣% عام ١٩٠٤م و ٧.٣% عام ١٩٠٥ و ٨.٦% عام ١٩٠٧م و ٨.٧% عام ١٩٠٧م و ٦.٦% عام ١٩١٠م و ١٢.٨% عام ١٩١٣م ، وهو ما يؤشر على أهمية محصول القطن المصرى فى الصناعة الألمانية وتنامى التجارة الخارجية بين مصر وألمانيا قبل الحرب العالمية الاولى [٣٥].

وكانت الواردات المصرية من ألمانيا تتنوع بين المنسوجات القطنية والحديد والصلب والأسمدة الكيماوية حيث بلغت نسبة الواردات المصرية من ألمانيا إلى إجمالى الواردات المصرية الكلية وهى ١٢.٢% عام ١٨٨٥م ، ٧.٢% عام ١٩٠٦م و ٧.٩% عام ١٩٠٧م و٦.٥% عام ١٩٠٨م و ٧% عام ١٩١٣م [٣٦]، وهو ما يؤشر على الدور الألمانى فى الواردات الألمانية لمصر خاصة وأن بريطانيا لم تستأثر بكل تجارة مصر الخارجية نظراً لإدراكها إرتباط مصر مع الدول الأوروبية بالإتفاقيات التجارية، والتى تستوجب حرية التجارة فى كافة الدول الخاضعة للدولة العثمانية ومنها مصر، وكذلك حرص بريطانيا على كسب ود الدول الأوروبية وتجنب الصدام التجارى معهم بهدف الحصول على إعترافهم بشرعية الإحتلال البريطانى لمصر.

وكانت ألمانيا ترتبط مع مصر بمعاهدة تجارية على أن يبدأ العمل بها فى الأول من شهر أبريل عام ١٨٩٣م ويستمر سريانها حتى ١٩١٢/٣/١٢م، وفى البداية لم تستجب ألمانيا لدعوة الخديوى إسماعيل لإقامة معاهدة تجارية عام ١٨٧٤م إنطلاقاً من أنها ترتبط مع الدولة العثمانية بإتفاقية تجارية، ولذلك كانت تفضل التعامل مع مصر تجارياً وإقتصادياً عبر الدولة العثمانية،

خاصة وأن إتفاقيتها مع الدولة العثمانية تمكنها من ممارسة النشاط التجارى والإقتصادى فى الدولة العثمانية والدول التابعة لها ومنها مصر، إلا أنه فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر سعت ألمانيا للدخول فى مفاوضات تجارية مع مصر بهدف زيادة الواردات المصرية من الصادرات اليابانية، وبدأت المفاوضات عام ١٨٩١م بين وزير الخارجية المصرى " تجران باشا " والقنصل الألمانى العام فى مصر " فون ليدن" حيث طلبت مصر فرض ١٠% على الواردات الألمانية فى حين كان الطلب الألمانى أن تكون الرسوم ٨% ، وطلبت مصر ضرورة موافقتها المسبقة على الواردات الألمانية من البنادق والطبنجات الألمانية بإعتبارها من الأسلحة الخفيفة ولا تهدد الأمن العام المصرى ، كما طلبت مصر عدم سريان هذه الإتفاقية على السودان حتي يتم إستعادتها من خلفاء المهدى ، وبعد مفاوضات عديدة وافقت ألمانيا على المطالب المصرية مع تعهد مصر بعدم زيادة الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية والصناعية الألمانية أكثر من ١٠% عدا بعض السلع التى يجوز زيادة التعريفة عليها إلى ١٥% وهى الأنبذة والمواد الكيماوية والمشروبات المروحية، وإتفق الجانبان على أن يبدأ العمل بالإتفاقية فى ١\٤\١٨٩٣م ويستمر سريانها حتى ١٢\٣\١٩١٢م (٣٧).

ثالثاً: المهن والحرف الألمانية فى مصر:

كان للرأسمالية الألمانية تواجد فى كافة جوانب النشاط الإقتصادى فى التجارة والصناعة والحرف والمهن والأشغال، حيث كانت لهم البيوت التجارية التى إزدهرت مع تنامى حركة التجارة الدولية بين مصر وألمانيا، وتواجد الوكلاء التجاريين من الرعايا الألمان للشركات الألمانية حيث أنيط بهم توريد وتركيب قضبان ومهمات السكك الحديدية فى مصر فى ظل تعميم شبكة السكة الحديد فى كل المديريات والمراكز والقرى المصرية، خاصة وأن تجارة مهمات السكة الحديد الألمانية الصنع كانت تتفوق على السلع المناظرة لها من الدول الأوروبية لرخص ثمنها وجودتها الفائقة، حيث جاءت ألمانيا فى المركز الثالث بعد بريطانيا وفرنسا فى توريد قاطرات وعربات وقضبان السكة الحديد عام ١٩٠٤م بقيمة مبيعات٢٨ ألف جنيه تقريباً ، وفى العام ١٩١٢م إحتلت ألمانيا المركز الأول وقبل بريطانيا فى توريد المهمات للسكة الحديد فى مصر بقيمة ٦٠.٣٣٠ جنيه والتى تزايدت ثلاثة أضعاف تقريباً قيمة توريد تلك المهمات لعام ١٩١١م بقيمة ٢٢ ألف جنيه تقريباً، وهو ما يؤشر على أنه فى ظل الحرية التجارية وإقتصاد السوق المفتوح فإن سيادة سلع

إحدى الدول للسوق يعود فى المقام الأول لرخص الأثمان وجودة المنتج والأداء الجيد بعد الإستخدام (٣٨).

واهتمت الرأسمالية الألمانية بالتجارة الداخلية فى مصر حيث إنتشرت المحال التجارية الألمانية للتجارة فى الحبوب والأدوات المنزلية وأدوات المائدة والمطبخ والأدوات الخزفية والمنسوجات القطنية والصوفية والطرابيش والمطاط والجوخ والأدوات الصينية والسجائر والكرتون والصابون والروائح العطرية والحدايد والمصابيح، وكانت تلك السلع الألمانية تتسم برخص أثمانها وجودتها وتحوز قبول وتفضيلات وإختيارات وثقة المستهلكين ، كما كانت هناك متاجر ألمانية لبيع العقاقير الكيماوية والطبية والأدوية فى مدن القاهرة والإسكندرية (٣٩).

وكانت توجد العديد من البيوت التجارية الألمانية المتخصصة فى شراء القطن وكبسه وإعداده للتصدير إلى ألمانيا والنمسا وبعض الدول الأوروبية، كما كانت تلك البيوت تشترى القطن المصرى وتصدره إلى شركات صناعة الملابس والمنسوجات القطنية ثم تعيد إستيرادها لبيعها فى مصر ومنافسة الواردات البريطانية من تلك الصناعات مستفيدة من رخص الأثمان وجودة المنتجات، وهذا بالإضافة إلى التجارة فى المصنوعات الواردة من ألمانيا وبيعها فى المتاجر الألمانية فى القاهرة والإسكندرية مثل الأحذية والمصنوعات الجلدية والمنسوجات الصوفية والحريرية والأنابيب المصنوعة من الحديد والنحاس والفحم المستخدم كوقود للسفن البحرية والمعدات البخارية العاملة فى القطر المصرى (٤٠).

وقد كانت للرأسمالية الألمانية نشاطاً ملحوظاً فى إنشاء الفنادق وإدارتها وتملكها حيث أنشأت فندق السافوى عام ١٨٨٨م، وكان يتم الإستعانة بالعمالة الألمانية فى كافة الأعمال الفندقية وذلك لخدمة السياح الألمان الذين توافدوا على مصر لزيارة معالمها السياحية والأثرية وزيارة مدينة حلوان للرغبة فى الإستشفاء فى الحمامات الكبريتية نظراً لغناها بالمياة الكبريتية، كما كانت تعد مصر أحد أهم المشاتى فى العالم خاصة بعد تطور السفن التجارية، حيث قامت شركة لويد شمال ألمانيا للسفن البخارية بتيسير الرحلات السياحية للألمان والأوروبيين لزيارة مصر حيث حضرت باخرتين إلى مصر عام ١٩٠٢م حملت إحداهما ١٥٦ سائحاً والثانية ٢٠٠ سائح لزيارة الإسكندرية والقاهرة (٤١).

رابعاً: البنوك الألمانية فى مصر:

١- البنك الشرقى الألمانى: جاء تأسيس هذا البنك فى القاهرة عام ١٩٠٦م كأول بنك تجارى فى مصر كشركة مساهمة، حيث ساهم فى تأسيسه ثلاثة بنوك ألمانية هى البنك الأهلى الألمانى وبنك درسونير وبنك الشافهوزر برأسمال ٢٠ مليون فرنك، وإفتتح عدة فروع له كممارسة أنشطته التجارية فى بنى سويف وإلمنيا والسويس وبورسعيد والمنصورة وطنطا والإسكندرية، وفى القاهرة فبالإضافة لمركزه الرئيسى فى شارع المناخ تم إفتتاح فرعيين آخريين فى الموسكى وميدان الكانتو (٤٢).

وكان تأسيس البنك الشرقى الألمانى يخدم عدة أغراض هى فتح حسابات جارية تعطى عنها فوائد للعملاء، وقبول الودائع والسندات والأسهم والأذونات والتعهدات والنقود والمعادن والأشياء الثمينة، تحصيل وحفظ جميع الأشياء ذات القيمة ودفع أوامر أو أذونات الصرف ومباشرة جميع اعمال الخزائن والمصارف وتنفيذ طلبات الأفراد والشركات الخاصة، وإصدار سندات وكمبيالات وشيكات وأوذونات من أى نوع سواء أكانت تدفع فى مصر أم فى الخارج، وشراء وبيع وتداول الكمبيالات والسندات والأذونات من أى نوع، والإتجار بالمعادن الثمينة، وتقديم القروض للفلاحين وخصم الكمبيالات والسندات الإذنية على كافة الأوراق والسندات المالية المدفوعة فى مصر (٤٣).

ولم يكن البنك جزءاً من النظام المصرفى والإقتصاد المصرى ولكن كان جزءاً من النظام المصرفى الألمانى حيث كان البنك وفروعه العاملة فى مصر يتبع القواعد والنظم والمصرفية والسياسات النقدية والمصرفية الألمانية المتعلقة بمنح الإئتمان والضمانات المقدمة له، وأساليب الإستعلام عن العملاء ومدى جدارتهم الإئتمانية وملاءتهم المالية فى الحصول على القروض وضمان سدادها، وكان يوجد جانب من أنشطته للأراضى فى الريف والمدن والسيطرة على التجارة الداخلية للقطن بتمويل زراعته حتي إنتاجه وتصديره للحصول على أكبر نصيب من ناتجه السنوى، والعمل على تنمية الرأسمالية الأجنبية بصفة عامة والألمانية بصفة خاصة دون تنمية الرأسمالية المحلية، ولذلك ظل البنك بمنأى عن تمويل الصناعة الوطنية المصرية (٤٤).

ووجه البنك دعمه وإستثماراته إلى خدمة الرأسمالية الألمانية فى مصر حيث قدم قروضه إلى الشركات العاملة فى خطوط السكك الحديديه وشركات ومخازن الفحم والشركات الملاحية البحرية

وشركات المياه والكهرباء والتليفون والمشروعات الخدمية والمتاجر الألمانية وتمويل الصادرات والواردات الألمانية [٤٥].

وإستمر البنك فى نشاطة المصرفى داخل مصر حتى قيام الحرب العالمية الأولى حيث دخلت ألمانيا الحرب بجانب الدول المحاربة للحلفاء، وإعتبرت الجالية الألمانية فى مصر أعداء للحلفاء، ولذلك أصدرت القوات العسكرية البريطانية أوامرها بطرد الألمان منها، وتم وضع البنك تحت الحراسة البريطانية حيث عينت بريطانيا مراقباً بريطانياً على أنشطة وأعمال وأموال البنك كما أسندت إليه إدارة البنك خشية أن يمول البنك أنشطة سياسية أو عسكرية ألمانية ضد دول الحلفاء، وسمحت للبنك فى مزاولة الأعمال المالية التى كان قد بدأها قبل نشوب الحرب العالمية الأولى، وبعد ذلك توقف نشاط البنك المالى والمصرفى ولم يعد للحياة المصرفية فى مصر إلا فى منتصف العقد الثانى من القرن العشرين [٤٦].

٢- بنك الأناضول: جاء تأسيس هذا البنك عام ١٩٠٥م برؤوس أموال ألمانية ويونانية مشتركة بقيمة ١٠ آلاف جنيه مصرى، حيث كان مركزه الرئيسى فى أثينا باليونان فى حين كان مقره فى مصر بالإسكندرية، وأفتتحت فروع له خارج مصر فى مدينة هامبروج الألمانية والإستانة بتركيا وسالونيك باليونان، ومارس البنك نشاطه المالى والتجارى فى مصر حيث قام بكافة الأعمال المصرفية لحساب الرأسمالية والشركات الألمانية واليونانية ورعايا الدولتين، وتمويل عمليات شراء القطن وتصديره وفتح الإعتمادات الجارية والتسليف على الأوراق المالية، والإشتراك فى كافة الأعمال التجارية والصناعية والمالية والعقارية، خاصة وأن ضخامة الجالية اليونيانية فى مصر بجانب الجالية الألمانية كان نصيب وافر فى الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية والتى كان البنك يقوم بتمويلها، ونظراً لموقف السلطة العسكرية البريطانية فى مصر تجاه الرأسمالية الألمانية ودول المحور المتحاربة ضد دول الحلفاء فقد تم تصفية البنك لأنشطتة المالية والمصرفية فى مصر ولم يعد مزاولة نشاطه المصرفى ثانية فى مصر[٤٧].

٣- البنك العقارى الألمانى: جاء إنشاء الرأسمالية الألمانية لهذا البنك فى مصر عام ١٩١١م لتقديم الإئتمان الزراعى والعقارى، وحيث أنه بنكأ عقارياً زراعياً يختلف نشاطه عن البنوك التجارية حيث لا تزاول الأعمال المصرفية ولا تقبل الودائع

الجارية كالبنوك التجارية، وقدم لغيره من البنوك قروضاً عقارية بلغت ٣٠٠ ألف جنيه عام ١٩١١م، وذلك بهدف الإستفادة من الربح جراء منح القروض العقارية المضمونة بالأطيان الزراعية، ولكن مع قيام الحرب العالمية الأولى تم تصفية أعمال وأنشطة البنك بإعتباره اموالآ ألمانية معادية لقوات الحلفاء فى تلك الحرب التى تنزعها بريطانيا (٤٨).

خامساً: الرأسمالية الألمانية والدين العام المصرى:

قدم بنك أوبنهايم (٤٩) عام ١٨٦٨م قرضاً إلى الحكومة المصرية فى عهد الخديوى إسماعيل بقيمة إسمية ١١.٨٩٠.٠٠٠ جنيه إسترلينى بفائدة ٧% بسعر إصدار ٦٠.٥% وبقيمة حقيقية للقرض ١٠.٧٢٢.٥٢٠ مليون جنيه إسترلينى ، على أن يتم سداده خلال ٣٠ عاماً حتى عام ١٨٩٨م ، وقدم الخديوى إسماعيل إيرادات الجمارك وعوائد الكبارى ومصائد الأسماك وإيراد الملح لسداد هذا القرض ، وكان من شروط هذا القرض عدم إبرام الحكومة قروضاً أجنبية بضمان موارد الدولة إلا بعد مضى ٥ سنوات، وبالتالى عقدت الحكومة المصرية قرضاً آخر مع بنك أوبنهايم بقيمة إسمية ٣٢ مليون جنيه إسترلينى بفائدة ٧% بسعر إصدار ٨٤.٥% وبقيمة حقيقية ٣١.٣١٣.٦٥٩ مليون جنيه ، ويتم سداده على ٣٠ عاماً لسداد الديون السائرة التى بلغت عام ١٨٧٣م نحو ٢٥ مليون جنيه إسترلينى، ولم تستفد الحكومة كثيراً من هذا القرض حيث دخل مالية مصر منه فقط ٢٠.٧٤٠.٠٧٧ مليون جنية إسترليني من قيمته الإسمية وبذلك خسرت مصر ٦٣% من تلك القيمة، وتم رصد إيرادات السكك الحديدية المقدرة فى السنة بقيمة ٧٥٠ ألف جنيه وإيرادات بعض الضرائب المقدرة بنحو مليون جنيه وعوائد الملح المقدرة بنحو ٢٠٠ ألف جنيه ومليون جنيه من ضريبة المقابلة لسداد أقساط هذا القرض بقيمة سنوية ٢.٢٦٥.٦٧١ مليون جنيه إسترلينى (٥٠).

وكان من شروط عقد قرض ١٨٧٣م عندما ينخفض أو لم يقبل الأفراد على شراء وطلب سندات هذا القرض بأن يقدم البنك للحكومة سندات على خزينة الدولة بمبلغ ٩ مليون جنيه لكى يتم الوفاء بما تم الإكتتاب به من سندات القرض بسعر ٧٥% وحيث أن سندات الخزينة تباع فى السوق بسعر ٦٥% فى الوقت الذى يقدمها البنك للحكومة بقيمتها الإسمية الكاملة مع خصم ٧% سعر الفائدة فيكون البنك قد ربح الفرق بينهما، وكان البنك قد إكتتب

فى نصف سندات القرض بسعر ٧٥ % للسند وحاول بيعها للأفراد بسعر ٨٤.٥% إلا أنه لم يستطيع البيع منها إلا القليل من تلك السندات لذلك تم تفعيل عقد القرض على النحو السابق بيانه ، وبالنسبة للنصف الثانى من سندات القرض فقد إشتراه البنك بسعر ٦٥% فى حين باعه للأفراد بسعر أفضل بمتوسط ٧٠% ، وهو ما يؤشر على الربحية الكبيرة للبنك جراء هذا القرض ولم يتسلم الخديوى إسماعيل من هذا القرض نقداً عام ١٨٧٣م سوى ١١.٧٥٠.٠٠٠ جنيه إسترلينى والباقى سندات على الخزينة المصرية (٥١).

وعملت بريطانيا بعد إحتلالها مصر عام ١٨٨٢م على إلغاء الرقابة المالية الثنائية حتى تصبح منفردة بالرقابة على مالية مصر، حيث أعلن المراقب المالى البريطانى "أوكلن كولفن" إنقطاعه عن حضور جلسات مجلس النظار، وفى المقابل لم يحضر المراقب المالى الفرنسى جلسات هذا المجلس لعدم دعوته للحضور حيث قدم إعتراضاً بذلك إلى شريف باشا رئيس مجلس النظار والذى أجابه بعدم أحقيته فى حضور جلسات المجلس وحده لأن الرقابة المالية ثنائية فيلزم على المراقبان حضور الجلسات لمجلس النظار معاً ولا يحق لأحدهما الحضور بمفرده، وفى ١٨٨٢\١١\٧م أرسل شريف باشا مذكرة إلى حكومتى فرنسا وبريطانيا لإخبارهما برغبة حكومة مصر فى إلغاء الرقابة المالية الثنائية بسبب مساؤها الإدارية وإنتقاص سلطة الحكومة المصرية وإثارة حفيظة المصريين (٥٢)، وفى ١٨٨٣\١\١١م إستقال المراقب البريطانى من عضويته بالرقابة المالية الثنائية ، وصدر فى ١٨٨٣\١\١٨م مرسوم بإلغاء هذه الرقابة وإعترضت فرنسا على هذا الإلغاء و لم تأبه مصر بهذا الإعتراض نظراً لدعم بريطانيا هذا الإلغاء، وقررت الحكومة الإستعانة بأحد الخبراء الأجانب فى المسائل المالية يعينه الخديوى ولا يحق له حضور جلسات مجلس النظار ولا يحق له التدخل فى إدارة البلاد، وجاء تعيين البريطانى " أوكلن كولفن" مستشار مالى للحكومة المصرية فى ١٨٨٣\٢\٤م، وعندما إستقال من منصبه تم تعيين البريطانى " إدجار فنسنت " فى ١٨٨٣\١١\٤م وبذلك تمكنت بريطانيا من مالية مصر خاصة فى ظل تجاوز المستشار المالى البريطانى لإختصاصاته وطغيان نفوذه على سلطات الحكومة المصرية حيث أصبحت له اليد الطولى فى شئون مصر المالية (٥٣).

وشهدت المصروفات الحكومية تزايداً عقب الإحتلال البريطانى لمصر بسبب إلتزامها بدفع تعويضات عن حوادث الإسكندرية عام ١٨٨٢م وبسبب أداء نفقات جيش الإحتلال والمرتبات الكبيرة للموظفين الإنجليز فى المناصب الإدارية والمالية العليا، ونفقات القوات العسكرية المرسلة

لإخماد الثورة المهدية ونفقات إخلاء السودان(٥٤)، إلا أن قانون التصفية حدد نصيب الحكومة من الإيرادات بنحو ٤,٤٩٧.٨٨٨ جنيه سنوياً للنفقات بما فيها الجزية السلطانية بمقدار ٦٨١.٤٨٦ جنيه مصرى، كما لم يكن مسموحاً للحكومة بإبرام عقود جديدة للقرض إلا بموافقة تركيا والدائنين مع إشتراط أن يكون القرض الجديد لتسوية حالة مصر المالية (٥٥).

وحاولت بريطانيا التفاوض مع الدول الممثلة لحقوق الدائنين لتعديل القيود على إبرام القروض الجديدة والسماح لمصر بعقد قرض جديد، حيث أرسل وزير خارجيتها فى ١٩\٤\١٨٨٤م الدعوة إلى كل من فرنسا وتركيا وروسيا والنمسا وألمانيا وإيطاليا لإنعقاد مؤتمر فى لندن أو فى الأستانة للتباحث حول شئون مصر المالية والنظر فى تعديل قانون التصفية، وتم إنعقاد المؤتمر فى لندن فى يونيو ١٨٨٤م والذى إنتهى فى أغسطس دون إتفاق الحضور على قرار بشأن تسوية حالة مصر المالية إلا ان بريطانيا عادت لمفاوضة تلك الدول حيث إستمالت ألمانيا وروسيا إلى جانبها بتعيين عضو لكل منها فى صندوق الدين، وإستمالت فرنسا بقبول المشروع الفرنسى كأساس للتفاوض وبذلك تمكنت بريطانيا فى عقد إتفاق مع تركيا وروسيا وإيطاليا وفرنسا والنمسا والمجر وألمانيا فى لندن فى ١٨\٣\١٨٨٥م حيث نص هذا الإتفاق على حق الحكومة المصرية فى عقد قرض جديد لا يزيد عن ٩ مليون جنيه إسترلينى بفائدة لا تزيد عن ٣.٥% وتحديد فائدته وشروطه ومواعيده فى مرسوم يصدره الخديوى، وتخصيص ٣١٥ ألف جنيه فى السنة من الإيرادات المخصصة للدين الموحد والدين الممتاز لسداد هذا القرض تدفع منه الفوائد وما يتبقى بعد ذلك يخصص لإستهلاك القرض ويقوم بذلك السداد صندوق الدين، وتضمن ألمانيا وفرنسا والنمسا والمجر وبريطانيا وإيطاليا وروسيا بالتضامن فيما بينهم سداد القسط السنوى من هذا الدين بإنتظام، ويتم إيداع رأسمال القرض الجديد فى صندوق الدين لدفع تعويضات حوادث الإسكندرية، والباقى من القرض يتم دفعه للحكومة المصرية للوفاء بإحتياجاتها وما يفيض يخصص لإستهلاك القرض (٥٦).

وكانت الدول الموافقة على تصريح وإتفاق لندن فى ١٨\٣\١٨٨٥م قد إتفقت فى ١٧\٣\١٨٨٥م على ترخيص حكومة تركيا للخديوى بعقد قرض لا يزيد عن ٩ مليون جنيه إسترلينى، وإتفاق روسيا وألمانيا والمجر والنمسا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا على ضمان هذا القرض وعلى سريان الضريبة على عوائد الأملاك المبنية وضريبة أوراق الدمغة وضريبة الباطنطة على رعاياها فى مصر، وإتفاق هذه الدول على سرعة التفاوض لوضع معاهدة تضع نظام يكفل لكافة

الدول حرية المرور فى قناة السويس مع حضور مندوب عن الخديوى فى تلك المفاوضات يكون رأيه إستشارياً ، وصدر مرسوم الخديوى فى ١٨٨٥\٧\٢٧م بعقد القرض المضمون بفائدة ٣% وتضمن المرسوم تحديد مبلغ ٥,٢٣٧,٠٠٠ جنيه من الإيرادات الحرة غير المخصصة للدين العام لمصروفات الحكومة مع إمكانية زيادة هذا المبلغ ، وإذا لم تبلغ الإيرادات الحرة ذلك المبلغ المحدد لمصروفات الحكومة يقوم صندوق الدين بدفع العجز للحكومة ، وما يزيد من الإيرادات الحرة والإيرادات المخصصة للدين بعد دفع أقساط الدين ومصروفات الحكومة يتم تقسيمه مناصفة بين الحكومة وصندوق الدين (٥٧).

وفى ١٨٨٨\٤\٣٠م تقرر إصدار سندات بقيمة ٢ مليون جنيه بفائدة ٤.٥% وتم تخصيص ١٣٠ ألف جنيه سنوياً من مصروفات الحكومة لسداد القسط السنوى لتلك السلفة من السندات، وإزاء الرغبة فى خفض فوائد الدين العام أرادة حكومة مصر تحويل بعض الديون بتخفيض فوائدها من خلال إجراء مفاوضات مع الدول الممثلة للدائنين، وإنتهت المفاوضات بصدور ٤ مراسيم عام ١٨٩٠م حيث تضمنت تحويل قرض عام ١٨٨٨م إلى دين ممتاز، وتحويل الدين الممتاز بإنقاص فائدته من ٥% إلى ٣.٥% ، وتحويل دين الدائرة السنية بإنقاص فائدته من ٥% إلى ٤%، والترخيص بتحويل دين الدومين من ٥% إلى ٤.٢٥% ، ووضع الوفورات الناجمة من تحويل الدين الممتاز ودين الدائرة السنية ودين الدومين فى صندوق الدين، ومنح الصندوق الحق فى إستثمارها فى سندات الديون المصرية ، وإبقاء الدين الممتاز الجديد ودين الدائرة السنية ودين الدومين لمدة ١٥ عاماً بدون سداد أى مبالغ من أصلها إلا من خلال الإستهلاك بالشروط الواردة فى عقد قرض كل منها، وقد إستطاعت مصر تحويل تلك الديون بسبب ملاءتها المالية فى تلك الفترة وتمكنت من الحصول على أموال بفائدة أقل مما كانت تدفعه عن ديونها، ونجم هذا التحول فى الديون إنقاض فوائد الديون بمقدار ٢٦٥ ألف جنيه سنوياً (٥٨).

وجاء إنعقاد الإتفاق الودى بين فرنسا وبريطانيا فى ١٩٠٤\٤\٨م حيث تعهدت فيه فرنسا بالموافقة على مشروع المرسوم الخديوى المرافق للإتفاق، وفى ١٩٠٤\١١\٢٨م صدر المرسوم حيث تضمن تخصيص ضرائب الأطيان لخدمة الدين العام بدلاً من الإيرادات التى كانت مرصودة لذلك من قبل وهي إيرادات السكة الحديد والتلغراف وميناء الإسكندرية والجمارك ومديريات المنوفية والبحيرة والغربية وأسيوط، وعدم تخفيض حصيلة ضرائب الأطيان عن ٤ مليون جنيه فى العام إلا بعد موافقة الدول، وتوريد إيرادات ضرائب الأطيان إلى صندوق الدين حيث

يأخذ منها الصندوق المبالغ المخصصة لخدمة الدين وما يزيد يرسل لنظارة المالية ، وإستيلاء الحكومة على الأموال الإحتياطية المتوفرة لدى صندوق الدين، وفى ١٥\١٠\١٩٠٥م تم إستهلاك دين الدائرة السنية ببيع الحكومة أملاك تلك الدائرة [٥٩]، كما تم إستهلاك دين الدومين العام فى ١\٦\١٩١٣م [٦٠].

الخاتمة:

لعبت الرأسمالية الألمانية دوراً مهماً فى النشاط الإقتصادى المصرى حيث تزايدت هجرة الألمان إلى مصر منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ونظراً للتطور الصناعى الذى حدث فى ألمانيا حيث كانت تحتاج إلى السوق المصرى لتصريف إنتاجها، وهذا بالإضافة إلى رغبة ألمانيا فى التواجد على الساحة الدولية فى الفترة محل الدراسة من النواحى السياسية والإقتصادية والإستعمارية .

وكانت الإمتيازات الأجنبية تمثل أحد الركائز التى ساندت الأجانب بصفة عامة والألمان بصفة خاصة بحصولهم على إمتيازات مالية وإقتصادية وتشريعية وقضائية ، والحرية فى ممارسة شعائرهم الدينية ، خاصة وأن الأموال والممتلكات والتجارة الألمانية لم تتعرض لأى إعتداء أو مصادرة أو تقييد قبل بداية الحرب العالمية الأولى وهو ما حفز الرأسمالية الألمانية على الإقامة والتواطن فى مصر والدخول بقوة فى النشاط الإقتصادى المصرى

وعلى الرغم من أن الجالية الألمانية فى مصر لم تكن كبيرة العدد حيث كان عددها صغيراً مقارنة بالجاليات الأخرى البريطانية والفرنسية واليونانية ، إلا أنها إزدهرت فى كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ، ففى المجال السياسى كان لها دور فى الإحتلال البريطانى لمصر ، وتنامى دورها عقب إنعقاد الإتفاق الودى عام ١٩٠٤م حيث تخلت ألمانيا عن مساندتها للقضية المصرية .

وكان للرأسمالية الألمانية دوراً هاماً فى الإقتصاد المصرى حيث إتسم دورها بالتنوع والشمول حيث دخلت المجالات الإقتصادية والمالية سواء الزراعة أو الصناعة أو التجارة الداخلية والخارجية والنشاط المصرفى من خلال البنوك الألمانية والشركات المالية والتأمين بفضل حفز الحكومة المصرية

ومساعدة المناخ العام فى مصر على ذلك من حيث الأمن والإستقرار والحرية ، وسيادة الحرية الإقتصادية والتجارية.

ودخلت الرأسمالية الألمانية القطاع الزراعى بتأسيس الشركة الألمانية لرى أراضى الوجه القبلى لزيادة الإنتاج الزراعى وقت إنحسار الفيضان ، وفى القطاع الصناعى تأسست شركات صناعة الألبان والعمل فى المهن والحرف الصناعية ، وقامت الرأسمالية الألمانية بدور حيوى فى مشروعات المرافق والبنية الأساسية فى الكهرباء والتليفون والمياه والسكة الحديد وشركات النقل والشحن البحرى ، وإنشاء مستودعات الفحم لتموين السفن ، كما إهتمت الرأسمالية الألمانية بتأسيس البنوك وشركات التأمين لممارسة النشاط المصرفى والمالى تحقيقاً للربحية ، كما إهتمت بممارسة التجارة الداخلية والخارجية فى ظل سياسة حرية التجارة المطبقة فى مصر فى ظل حالة الرواج الإقتصادى نتيجة رواج تجارة القطن ، وإرتباط ألمانيا مع مصر بمعاهدة تجارية بدأ العمل بها فى ١٨٩٣م وإستمر العمل بها حتى عام ١٩١٢م .

هوامش البحث:

(١) محمد عبد البارى: الإمتيازات الأجنبية، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٠م، صـ٢١٣-٢٨٦،٢١٤.

(٢) محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣م، صـ٥٣.

- أيضاً: عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، ط٢، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١م ، صـ٦٣.

(٣) حلمى محروس إسماعيل: دراسات فى الحالة الإجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٧م ، صـ١٨٠.

(٤) صالح رمضان محمود: الجاليات الأجنبية فى مصر فى القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب جامعة القاهرة، ١٩٧٠م، صـ٤٥.

(٥) جون مارلو: تاريخ النهب الإستعمارى لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨م حتى الإحتلال البريطانى ١٨٨٢م، ترجمة عبد العظيم رمضان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦م، صـ٣٢.

(٦) صالح رمضان محمود: مرجع سابق، صـ١٨٥.

(٧) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى عام ١٩١٦م ، نشرة حرف هـ نمرة ٨، المطبعة الأميرية بالقاهرة عام ١٩١٧م ، صـ١٧ ، والإحصاء السنوى العام للقطر المصرى عام ١٩١٩م ، صـ١٦.

- وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، تعداد سكان القطر المصرى عام ١٩١٧م، جـ٢، المطبعة الاميرية بالقاهرة عام ١٩٢١م، صـ٥٧٦-٥٧٩.

- أيضاً: راجية إسماعيل أبو زيد: مدينة الإسماعيلية، دراسة تاريخية من النشأة إلى منتصف القرن العشرين، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الأداب جامعة عين شمس، ١٩٩٩م ، صـ٢٠٦.

(٨) جون نينيه: رسائل من مصر (١٨٧٩-١٨٨٢) ترجمة فتحى العشرى ، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، صـ٣٩-٧٦.

- أيضاً: مكرم عبد الفتاح عبد الخالق: العلاقات المصرية العثمانية منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨م حتى الوفاق الودى ١٩٠٤م من خلال المصادر التركية ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٢م ، صـ٥٣-٦١.

(٩) صلاح احمد هريدى: دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، جـ٢، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠، صـ٣٥٥.

(١٠) الأرشيف النمساوى: محفظة ١٢٤، أرشيف الدار والقصر والحكومة بفيينا، المسألة المصرية ، المجموعة ٣١\٢٥، فينا ١٥ يونيه ١٨٨٢م ، كتاب خاص من السفير الألمانى البرنس رويس إلى الكونت كالنوكى وزير خارجية النمسا.

- أيضاً: مذكرات عرابى: كشف الستار عنه سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية فى عام ١٨٨١-١٨٨٢م تعلم أحمد عربى، جـ١، سلسلة كتاب الهلال، بدون تاريخ نشر ، صـ١٤٤.

- أيضاً: عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى، ط٣ ، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦م ، صـ٣٣١.

(١١) د\ إلهام محمد ذهنى: بحوث ودراسات وثائقية فى تاريخ أفريقيا الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠٩ ، صـ٣٥-٤٠.

(١٢) أمين الرافعى: مفاوضات الإنجليز بشأن المسألة المصرية ، مطبعة النهضة ، القاهرة ، ١٩٢١م ، صـ٢٠١-٢٠١.

(١٣) سمعان بطرس فرج الله: العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين ١٨٩٠-١٩١٨م، جـ١، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤م، صـ١٤٤-١٥٢.

(١٤) سمية مصطفى على: الإستثمارات الأجنبية فى مصر (١٩١٤-١٩٣٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر فرع البنات، كلية الدراسات الإنسانية، القاهرة ٢٠٠٨، صـ١٩-٢٥.

(١٥) محمد فهمى لهيطة: الإقتصاد الصناعى والبنك المركزى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بدون تاريخ، صـ٥٥٩-٥٦١.

(١٦) وادى النيل: تجارة أعداء المتحالفين فى مصر العدد ١٧٥٧ فى ١٦ يناير ١٩١٦م، والعدد ١٧٦٦ فى ١٦\١\١٩١٦م ، معتمد أمريكا السياسى بتولى رعايا ألمانيا وسويسرا والنمسا.

(١٧) خليل حسن خليل: دور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الإقتصاديات المتخلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر ، مطابع مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٦١م، صـ٣٥٩.

- وأيضاً: سعيد عبد الماجد: المركز القانونى للشركات الأجنبية ، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٦٩م، صـ٧.

(١٨) على أحمد الشافعى: التأمين فى خمسين سنة ١٩٠٩-١٩٥٩م ، بحث منشور فى بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩-١٩٥٩م، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ١٩٦٠م، صـ١٥٧-١٦١.

(١٩) وزارة المالية : مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، إحصاء الشركات المساهمة التى يوجد إستغلالها فى مصر يونية ١٩٤٩م\ ١٩٥٠م ، صـ٧٣٩.

- وأيضاً: وجيه عبد الصادق عتيق: دراسات فى تاريخ مصر الحديث فى ضوء الوثائق الألمانية، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٩م، صـ٤٩-٥١.

(٢٠) الحكومة المصرية: مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى عام ١٩١٥م، صت٢٢٦-٢٢٧.

- وأيضاً: تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٤م، طبع وترجم فى المقطم عام ١٩٠٥م، صـ٧٣.

(٢١) أ. أزاديان: تقارير ومذكرات معامل مصلحة الصحة العمومية رقم ٧ عن مياه الشرب فى مصر، المجلد الأول، مصلحة الصحة العمومية، وزارة الداخلية، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٣١م ، صـ١-١١.

- وأيضاً: غريب الجمال: المؤسسات الإقتصادية للدولة، الشركات المساهمة العامة، الشركات الخاضعة للرقابة، شركات الإقتصاد المختلط ، الشركات المؤسسة، مطبعة الإعتماد بمصر، القاهرة، ١٩٥٧م ، صـ٢١٠-٢١١.

(٢٢) – A.E.Crouchley : the investment of FoReign cdpital in Egyptian companies and public dept , press BulaQ.1938.p.115.

(٢٣) ELMALAKh, W,Ragai : The effect of the second world war on the Economic development of Egypt , A Thesis submitted to Rutgers university , New york , the state university of New Jersay , May 1955,p,43.

وأيضاً: الأهرام: العدد ٧٤٣٤ سبتمبر ١٩٠٢م.

وأيضاً: المقطم: العدد ٤٧٩١ ديسمبر ١٩٠٤م.

(٢٤) محافظ مصلحة الشركات: محفظة ٢ ملف (١ جديد ، ١٣-١\٢ قديم)، ١٨٩٥م، "سكة حديد قنا أسوان "

وأيضاً: الأهرام: العدد ٦٠٢٦ يناير ١٨٩٨م

وأيضاً: نبيل عبد الحميد سيد أحمد: الإستثمارات الألمانية فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (١٨٧١-١٩١٨م) ، بحث مقدم لندوة العلاقات المصرية الألمانية ١٨٧١-١٩١٨م، فى سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث ، الإسبوع العلمى الرابع ٢-٥ نوفمبر ١٩٨٠م، كلية الأداب جامعة عين شمس، صـ١٨-١٩.

(٢٥) تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٨٩٩م، طبع وترجم فى جريدة المقطم عام ١٩٠٠م، صـ٩، وتقرير عام ١٩٠٤م، صـ٣٧.

وأيضاً: المقطم: العدد ٤٣٦٣، أغسطس ١٩٠٣م.

(٢٦) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، إحصاء الشركات المساهمة التى يوجد إستغلالها الرئيسى فى مصر، يونيه ١٩٤٥م، صـ٣٢٦-٣٢٨.

وأيضاً: -politi,E.I : Proprietaire fondateur,Annuaire financier et commercial 26eme Edition ,Imprimerie du commerce,Alexandrie,1955,p,484.

(٢٧) تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٥م ، طبع وترجم فى المقطم عام ١٩٠٦م ، صـ٩-١٢.

وأيضاً: وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الاميرية، الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى عام ١٩١٥م، طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة عام ١٩١٦م، صـ١٩٣-١٩٥.

(٢٨) وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام القطر المصرى عام ١٩١٥م، طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة عام ١٩١٦م، صـ١٩٦-٢٠٠.

(٢٩) على الجريتلى: تطور النظام المصرفى فى مصر، بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩م-١٩٥٩م الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ١٩٦٠م، صـ٢١٤.

(٣٠) جريدة وادى النيل، العدد ١٧٦٢ فى ٢١ يناير عام ١٩١٦م، الألمان فى مصر.

(٣١) الأهرام: العدد ٦٠٢٦، يناير ١٨٩٨م.

(٣٢) الأهرام: العدد ٦٤٩٢، يوليو ١٨٩٩م.

(٣٣) الظاهر: العدد ٢٧ ديسمبر عام ١٩٠٣م.

(٣٤) مصر القناة: العدد ٢٢٧ ، فى ٢٠ يوليو ١٩٠٩م.

(٣٥) تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٠م، طبع وترجم فى جريدة المقطم عام ١٩٠١م، صـ٣٢، وتقرير عام ١٩٠٣م، صـ٣٣، وتقرير عام ١٩٠٤م، صـ١٥٩، وتقرير ١٩٠٦م، صـ٨٩.

وأيضاً: تقرير الدن جورست عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٧م ، ترجم وطبع بالمقطم عام ١٩٠٨م ، صـ٥٢.

وأيضاً: الأهالى: عدد ١٣٧ فى ٣ أبريل ١٩١١م.

(٣٦) تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٦م، طبع وترجم فى المقطم عام ١٩٠٧م، صـ٨٩.

وأيضاً: تقرير الدن جورست عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان، عام ١٩٠٧م، ترجم وطبع بالمقطم عام ١٩٠٨م، صـ٥٢، وعام ١٩٠٩م، صـ٢٧، وعام ١٩٠٩م، صـ٣٧.

وأيضاً: الأهالى: عدد ٨١٦ ، ٢٩ يونيو ١٩١٣م ، العدد ٨١٩ فى ٢ يوليو ١٩١٣م.

(٣٧) صالح ميخائيل: تجارة مصر الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٧م، صـ٥-١١.

- وأيضاً: أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الإقتصادية ١٨٤٠-١٩١٤م ، تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م، صـ٣٩٤.

(٣٨) تقرير كنشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩١٢م، ترجم وطبع فى المقطم عام ١٩١٣م، صـ٥٠.

وأيضاً: الأهالى: عدد ١٠٧، ٢٦ فبراير ١٩١١م.

(٣٩) – cromer : The early of Modern Egypt , London , 1911, p.652.

وأيضاً: جريدة وادى النيل، العدد ١٧٥٧ فى يناير ١٩١٦م، التجارة الألمانية فى مصر.

(٤٠) مصر: العدد ٢٥٢٤ ، يونيو عام ١٩٠٤م.

وأيضاً: المقطم: العدد ٤٧٩١ ، ديسمبر ١٩٠٤م.

(٤١) محافظ أبحاث: محفظة ١٥٩، موضوعات مختلفة، فبراير ١٨٩٣م.

وأيضاً: الأهرام: العدد ٧٢٧١ فبراير ١٩٠٢م.

وأيضاً: المقطم: العدد ٤٢٠٨ يناير ١٩٠٣م.

وأيضاً: الجوانب المصرية: العدد ١٥، فبراير ١٩٠٣م.

وأيضاً: الوطن: العدد ٢٥٢٠ ، مارس ١٩٠٣م.

(٤٢) الأهرام: العدد ٨٥٦٨ ، السنة ٣١، السبت ٢٦ مايو عام ١٩٠٦م ، صـ١.

وأيضاً: المقطم: العدد ٥١٥١، السنة ١٨، السبت ١٠ مارس ١٩٠٦م، صـ٢.

وأيضاً: على عبد الرسول: البنوك التجارية فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ١٩٦١م، صـ٣٠.

(٤٣) المقطم: العدد ٥١٢٤، السنة ١٨، ١٩٠٦، صـ٢، والعدد ٥١٣٥، السنة ١٨، ١٩٠٦، صـ٢، والعدد ٧٤٣١، السنة ٢٥، ٥ سبتمبر ١٩١٣م، صـ٥.

(٤٤) جريدة الؤيد: العدد ٧١٧٢ فى ٣ يناير عام ١٩١٤م.

وأيضاً: فؤاد مرسى: التمويل المصرفى فى التنمية الإقتصادية، منشأة المعارف (جلال حرى وشركاه)، الإسكندرية، ١٩٨٠م ، صـ٢٩-٣٢.

(٤٥) تقرير لجنة التجارة والصناعة لعام ١٩١٦م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩١٩م، صـ١-٢٥.

وأيضاً: المقطم: عدد ٨٢٧٢ فى ١٢\٦\١٩١٦م، صـ١.

(٤٦) صحيفة التجارة والصناعة: المصارف الأولى فى مصر، العدد الخامس، السنة الثانية، مايو ١٩٣٢م، صـ٧٤٦.

وأيضاً: البنك الأهلى المصرى: الكتاب التذكارى بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشاء البنك الأهلى المصرى، القاهرة، ١٩٤٨م، صـ٦٥-٦٧.

وأيضاً: أمين مصطفى عفيفى عبد الله: تاريخ مصر المالى، الجزء الثانى، المطبعة الأميرية، الاقهرة، ١٩٤٧م، صـ١١٧.

(٤٧) Albert,N,Forte : Les BanQues en Egypt , paris , 1938 , pp.1.12.

- Todd , A, John : political economy , Glasgow , 1912 , p. 228.

(٤٨) على الجريتلى: مرجع سابق، صـ٢٣٢.

وأيضاً: كمال الدين صدقى: البنوك المصرية ودورها فى الإئتمان المصرفى، ط١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨م، صـ٥.

وأيضاً: كمال الدين صدقى: البنوك فى مصر، ط١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥م، صـ٥-٩.

(٤٩) يعد بنك أوبنهايم أول البنوك الألمانية العاملة فى مصر والذى تم تصفيته فى نهاية عهد إسماعيل بإستثمارات ألمانية يهودية فى عهد الخديوى سعيد حيث قدم البنك قرضاً إلى الخديوى إسماعيل عام ١٨٦٦م بقيمة إسمية ٣ مليون جنيه إسترلينى بفائدة ٧% بسعر إصدار ٨٨% وبقيمة حقيقية للقرض ٢,٦٤٠,٠٠٠ مليون جنيه إسترلينى، ويتم سداده خلال ٨ سنوات ورصدت إيرادات السكك الحديدية لسداده. أنظر: دار الوثائق: الأرشيف الأوروبى، صندوق الدين، محفظة ٢ عقود.

وأيضاً: أحمد رشدى صالح: دراسات فى تاريخ مصر الإجتماعى، سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة ٢٠٠٢، صـ٧.

(٥٠) احمد صادق موسى: تاريخ الدين العام المالى والسياسى، ط١، ١٩٤٤م، صـ٥٥.

وأيضا: أمين مصطفى عفيفى: تاريخ مصر الإقتصادى فى العصر الحديث، مكتبة الانجلو، القاهرة ١٩٥١م، صـ٢٨٣.

وأيضاً: محمد فهمة لهيطة: تاريخ مصر الإقتصادى فى العصر الحديث، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٤م، صـ١١٥١.

(٥١) جون مارلو: تاريخ النهب الإستعمارى لمصر ١٧٩٨-١٨٨٢، ترجمة الدكتور عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦م، صـ١٣٨-٢٤٥.

(٥٢) جون نينيه: رسائل من مصر (١٨٧٩م – ١٨٨٢م)، ترجمة: فتحى العشرى، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، الاقهرة ٢٠٠٥، صـ٣٩-٧٦-١٧٧.

وأيضاً: تيودور روتشتين: تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠م، ترجمة: عبد الحميد العبادى، محمد بدران، ط٢، دار الوحدة، بيروت ١٩٨١م، صـ٨٥.

وأيضاً: ألبرت فارمان: مصر وكيف غدر بها، ترجمة عبد الفتاح عنايت، تحقيق: إبتسام عبد الفتاح عنايت، الزهراء للإعلام العربى ، القاهرة ١٩٩٥م ، صـ٢٧٢-٢٧٣.

(٥٣) مجموعة الأوامر العالية الصادرة فى عام ١٨٨٣م، صـ٣٧.

وأيضاً: -Milner , sir Alfred : England in Egypt , London , 1926 , 105 – 106.

(٥٤) الأهرام: العدد ١٦٥٥ أول يونيو عام ١٨٨٣م.

وأيضاً: -Low Sidney : Egyptin Transition , London ,1914,pp.199-200.

-Colvin sir AuKland : Making of modern Egypt , London , 1906,pp.29-30.

(٥٥) Mohamed Hussein Hdekal : la dette publique – Egyptienne,paris,1912,p.113.

(٥٦) دار الوثائق : فرمان ٨ شوال ١٣٠٢هـ\ ١٨٨٤م ، الفرمانات والبراءات السلطانية المحفوظة بالقلم التركى ، ديوان جلالة الملك ، محفظة ١٢٥.

وأيضاً : دار الوثائق : ترجمة المحررات الرسمية المتعلقة بالقرض الجديد ، مجلس الوزراء ، محفظة ١\٦ .

وأيضاً : -Recueil des documents officiels pendant l,Anne,1885,185,lecaire,1886.

(٥٧) تاريخ أعمال الوزارات المصرية (بمناسبة العيد المئوى لمجلس الوزراء ١٨٧٨-١٩٧٨) ، جـ١ ، القسم الأول ، ١٨٧٨-١٨٨٢م ، صـ٣٢٩، جـ٢ ، القسم الأول ، ١٨٨٢-١٨٩٥م ، صـ٦١٨.

وأيضاً : المحروسة : العدد ١٤٨٠ ، يوليو ١٨٨٦م .

(٥٨) –CompTe rendu de la caisse de la dette publique d,Egypte pendant l,Anne,1888,p.30.

(٥٩) –The Earl of cromer : Modern Egypt,vol.II, London 1908,p.449.

(٦٠) حدد قانون التصفية إستهلاك دين الدومين من خلال بيع املاك الدومين وزيادة إيراداتها ، ونص القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤م تيسيراً على الراغبين فى شراء أراضى الدومين بجواز بيعها نقداً أو بالتقسيط على أن يتم دفع نصف القيمة نقداً والنصف الأخر على أقساط سنوية بفائدة ٤% بشرط ألا يزيد عدد هذه الأقساط عن ١٥ قسطاً ، كما نص على عدم جواز الوفاء بدين الدومين قبل أول يناير عام ١٩١٥م على أن يكون الوفاء بالسعر الرسمى ، أنظر : مجموعة القوانين الصادرة عام ١٩٠٤م ، القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤م ، بند ٤١ ، بند ٤٥.

المصادر و المراجع:

أولاً الوثائق غير المنشورة: -

١- دار الوثائق: الأرشيف الأوروبى، صندوق الدين، محفظة ٢ عقود.

٢- الأرشيف النمساوى: محفظة ١٢٤، أرشيف الدار والقصر والحكومة بفيينا، المسألة المصرية، المجموعة ٣١\٢٥، فينا ١٥ يونيه ١٨٨٢م، كتاب خاص من السفير الألمانى البرنس رويس إلى الكونت كالنوكى وزير خارجية النمسا.

٣- دار الوثائق: ترجمة المحررات الرسمية المتعلقة بالقرض الجديد، مجلس الوزراء، محفظة ١\٦.

٤- دار الوثائق: فرمان ٨ شوال ١٣٠٢هـ\ ١٨٨٤م، الفرمانات والبراءات السلطانية المحفوظة بالقلم التركى، ديوان جلالة الملك، محفظة ١٢٥.

٥- مجموعة الأوامر العالية الصادرة فى عام ١٨٨٣م.

٦- محافظ أبحاث، محفظة ١٥٩، موضوعات مختلفة، فبراير ١٨٩٣م.

٧- محافظ مصلحة الشركات: محفظة ٢ ملف (١ جديد، ١٣-١\٢ قديم)، ١٨٩٥م، "سكة حديد قنا أسوان "

ثانيا: الوثائق المنشورة:-

أ-الوثائق العربية: -

١- أ. أزاديان: تقارير ومذكرات معامل مصلحة الصحة العمومية رقم ٧ عن مياه الشرب فى مصر.

٢- مجموعة القوانين الصادرة عام ١٩٠٤م، القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤م ، بند ٤١، بند ٤٥..

٣- البنك الأهلى المصرى: الكتاب التذكارى بمناسبة مرور خمسين عاماً على إنشاء البنك الأهلى المصرى، القاهرة، ١٩٤٨م.

٤- تاريخ أعمال الوزارات المصرية (بمناسبة العيد المئوى لمجلس الوزراء ١٨٧٨-١٩٧٨)، جـ١، القسم الأول، ١٨٧٨-١٨٨٢م، صـ٣٢٩، جـ٢، القسم الأول، ١٨٨٢-١٨٩٥م.

٥- تقرير الدن جورست عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٧م، ترجم وطبع بالمقطم عام ١٩٠٨م، صـ٥٢.

٦- تقرير الدن جورست عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان، عام ١٩٠٧م، ترجم وطبع بالمقطم عام ١٩٠٨م، صـ٥٢، وعام ١٩٠٩م، صـ٢٧، وعام ١٩٠٩م، صـ٣٧.

٧- تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٤م، طبع وترجم فى المقطم عام ١٩٠٥م، صـ٧٣.

٨- تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٨٩٩م، طبع وترجم فى جريدة المقطم عام ١٩٠٠م، صـ٩، وتقرير عام ١٩٠٤م، صـ٣٧.

٩- تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٥م، طبع وترجم فى المقطم عام ١٩٠٦م، صـ٩-١٢.

١٠- تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٠م، طبع وترجم فى جريدة المقطم عام ١٩٠١م، صـ٣٢، وتقرير عام ١٩٠٣م ، صـ٣٣، وتقرير عام ١٩٠٤م، صـ١٥٩، وتقرير ١٩٠٦م، صـ٨٩.

١١- تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩٠٦م، طبع وترجم فى المقطم عام ١٩٠٧م، صـ٨٩.

١٢- تقرير كتشنر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان عام ١٩١٢م، ترجم وطبع فى المقطم عام ١٩١٣م، صـ٥٠.

١٣- تقرير لجنة التجارة والصناعة لعام ١٩١٦م، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩١٩م، صـ١-٢٥.

١٤- الحكومة المصرية: مصلحة عموم الإحصاء، الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى عام ١٩١٥م

١٥- وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الاميرية، الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى عام ١٩١٥م، طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة عام ١٩١٦م، صـ١٩٣-١٩٥.

١٦- وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى عام ١٩١٦م، نشرة حرف هـ نمرة ٨، المطبعة الأميرية بالقاهرة عام ١٩١٧م، صـ١٧، والإحصاء السنوى العام للقطر المصرى عام ١٩١٩م، صـ١٦.

١٧- وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية ، الإحصاء السنوى العام القطر المصرى عام ١٩١٥م ، طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة عام ١٩١٦م ، صـ١٩٦-٢٠٠.

١٨- وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، تعداد سكان القطر المصرى عام ١٩١٧م، جـ٢، المطبعة الاميرية بالقاهرة عام ١٩٢١م، صـ٥٧٦-٥٧٩.

١٩- وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء والتعداد، إحصاء الشركات المساهمة التى يوجد إستغلالها فى مصر يونية ١٩٤٩م\١٩٥٠م ، صـ٧٣٩.

٢٠- وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء والتعداد ، إحصاء الشركات المساهمة التى يوجد إستغلالها الرئيسى فى مصر، يونيه ١٩٤٥م .

ثالثاً : الرسائل العلمية:-

١- حلمى محروس إسماعيل: دراسات فى الحالة الإجتماعية فى مصر فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب جامعة القاهرة عام ١٩٧٧م.

٢- راجية إسماعيل أبو زيد: مدينة الإسماعيلية ، دراسة تاريخية من النشأة إلى منتصف القرن العشرين، رسالة دكتوراة، كلية الأداب جامعة عين شمس، ١٩٩٩م.

٣- سمية مصطفى على: الإستثمارات الأجنبية فى مصر (١٩١٤-١٩٣٦)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر فرع البنات ، كلية الدراسات الإنسانية، القاهرة ٢٠٠٨ م .

٤- صالح رمضان محمود: الجاليات الأجنبية فى مصر فى القرن التاسع عشر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب جامعة القاهرة، ١٩٧٠م.

٥- على عبد الرسول: البنوك التجارية فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية، ١٩٦١م.

٦- مكرم عبد الفتاح عبد الخالق: العلاقات المصرية العثمانية منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨م حتى الوفاق الودى ١٩٠٤م من خلال المصادر التركية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب جامعة عين شمس، القاهرة ١٩٨٢م.

رابعاً: بحوث ومؤتمرات و مقالات: –

١- على أحمد الشافعى: التأمين فى خمسين سنة ١٩٠٩-١٩٥٩م، بحث منشور فى بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩-١٩٥٩م، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة، ١٩٦٠م.

٢- على الجريتلى: تطور النظام المصرفى فى مصر، بحوث العيد الخمسينى ١٩٠٩م-١٩٥٩م الجمعية المصرية للإقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، مطابع شركة الإعلانات الشرقية، القاهرة ، ١٩٦٠م .

٣- مذكرات عرابى: كشف الستار عنه سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية فى عام ١٨٨١-١٨٨٢م تعلم أحمد عربى، جـ١، سلسلة كتاب الهلال، د.ت.

٤- نبيل عبد الحميد سيد أحمد: الإستثمارات الألمانية فى مصر فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر (١٨٧١-١٩١٨م)، بحث مقدم لندوة العلاقات المصرية الألمانية ١٨٧١-١٩١٨م، فى سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث، الإسبوع العلمى الرابع ٢-٥ نوفمبر ١٩٨٠م، كلية الأداب جامعة عين شمس ١٩٨٠.

خامساً الدوريات: -

١- صحيفة التجارة والصناعة، سنة ١٩٣٢م.

٢- الجوانب المصرية، سنة ١٩٠٣م.

٣- جريدة الؤيد، سنة ١٩١٤م.

٤- الظاهر، سنة ١٩٠٣م.

٥- المحروسة، سنة ١٨٨٦م.

٦- المقطم، سنوات ١٩٠٣م، ١٩٠٤م، ١٩٠٦م.

٧- مصر، سنة ١٩٠٤م .

٨- مصر القناة، سنة ١٩٠٩م .

٩- الأهالي، سنوات ١٩١١م، ١٩١٣م.

١٠- الأهرام، سنوات ١٨٨٣م، ١٨٩٨م، ١٨٩٩م، ١٩٠٢م، ١٩٠٦م.

١١- جريدة وادى النيل، سنة ١٩١٦م .

١٢- الوطن الوطن، سنة ١٩٠٣م .

سادساً: المراجع العربية:-

١- أحمد رشدى صالح: دراسات فى تاريخ مصر الإجتماعى، سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة ٢٠٠٢.

٢- احمد صادق موسى: تاريخ الدين العام المالى والسياسى، ط١، ١٩٤٤م.

٣- أحمد الشربينى: تاريخ التجارة المصرية فى عصر الحرية الإقتصادية ١٨٤٠-١٩١٤م، تاريخ المصريين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٥م .

٤- ألبرت فارمان: مصر وكيف غدر بها، ترجمة عبد الفتاح عنايت، تحقيق: إبتسام عبد الفتاح عنايت، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة ١٩٩٥م.

٥- أمين الرافعى: مفاوضات الإنجليز بشأن المسألة المصرية، مطبعة النهضة، القاهرة، ١٩٢١م.

٦- أمين مصطفى عفيفى: تاريخ مصر الإقتصادى فى العصر الحديث، مكتبة الانجلو، القاهرة ١٩٥١م.

٧- أمين مصطفى عفيفى عبد الله: تاريخ مصر المالى، الجزء الثانى، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٤٧م

٨- تيودور روتشتين: تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥-١٩١٠م، ترجمة: عبد الحميد العبادى، محمد بدران، ط٢، دار الوحدة، بيروت ١٩٨١م.

٩- جون مارلو: تاريخ النهب الإستعمارى لمصر من الحملة الفرنسية ١٧٩٨م حتى الإحتلال البريطانى ١٨٨٢م، ترجمة عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦م.

١٠- جون نينيه: رسائل من مصر (١٨٧٩م – ١٨٨٢م)، ترجمة: فتحى العشرى، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٥.

١١- خليل حسن خليل: دور رؤوس الأموال الأجنبية فى تنمية الإقتصاديات المتخلفة مع دراسة خاصة بإقليم مصر، مطابع مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٦١م،

١٢- إلهام محمد ذهنى: بحوث ودراسات وثائقية فى تاريخ أفريقيا الحديث، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ٢٠٠٩ م.

١٣- سعيد عبد الماجد: المركز القانونى للشركات الأجنبية، المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية، ١٩٦٩م.

١٤- سمعان بطرس فرج الله: العلاقات السياسية الدولية فى القرن العشرين ١٨٩٠-١٩١٨م، جـ١، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٤م .

١٥- صالح ميخائيل: تجارة مصر الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٤٧م .

١٦- صلاح احمد هريدى: دراسات فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر، جـ٢، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والإجتماعية، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

١٧- عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى ، ط٣، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٦م .

١٨- عبد الرحمن الرافعى: عصر محمد على، ط٢، النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥١م .

١٩- غريب الجمال: المؤسسات الإقتصادية للدولة، الشركات المساهمة العامة، الشركات الخاضعة للرقابة، شركات الإقتصاد المختلط، الشركات المؤسسة، مطبعة الإعتماد بمصر، القاهرة، ١٩٥٧م.

٢٠- فؤاد مرسى: التمويل المصرفى فى التنمية الإقتصادية، منشأة المعارف (جلال حرى وشركاه)، د.ن.

٢١- كمال الدين صدقى: البنوك المصرية ودورها فى الإئتمان المصرفى، ط١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٨م.

٢٢- كمال الدين صدقى: البنوك فى مصر، ط١، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥٥م.

٢٣- محمد عبد البارى: الإمتيازات الأجنبية ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٩٣٠م .

٢٤- محمد فهمة لهيطة: تاريخ مصر الإقتصادى فى العصر الحديث، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٤٤م.

٢٥- محمد فهمى لهيطة: الإقتصاد الصناعى والبنك المركزى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، د.ت.

٢٦- محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٣م.

٢٧- وجيه عبد الصادق عتيق: دراسات فى تاريخ مصر الحديث فى ضوء الوثائق الألمانية ، دار الثقافة العربية، القاهرة، ١٩٩٩م.

سابعاً: المراجع الأجنبية: –

– A.E.Crouchley : the investment of FoReign cdpital in Egyptian companies and public dept , press BulaQ.1938.p.115.

– cromer: The early of Modern Egypt , London , 1911, p.652.

–Mohamed Hussein Hdekal : la dette publique Egyptienne,paris,1912,p.113.

- - Todd , A, John: political economy, Glasgow, 1912 , p. 228..

Albert,N,Forte: Les BanQues en Egypt , paris , 1938 , pp.1.12.*

- Colvin sir AuKland: Making of modern Egypt , London , 1906,pp.29-30.

–CompTe rendu de la caisse de la dette publique d,Egypte pendant l,Anne,1888,p.30.*

ELMALAKh, W,Ragai : The effect of the second world war on the Economic development of Egypt , A* Thesis submitted to Rutgers university , New york , the state university of New Jersay , May 1955,p,43.

-Low Sidney : Egyptin Transition , London ,1914,pp.199-200.

-Milner , sir Alfred : England in Egypt , London , 1926 , 105 – 106.

-politi,E.I : Proprietaire fondateur,Annuaire financier et commercial 26eme Edition ,Imprimerie du commerce,Alexandrie,1955,p,484.

-Recueil des documents officiels pendant l,Anne,1885,185,lecaire,1886.

–The Earl of cromer : Modern Egypt,vol.II, London 1908,p.449.*